

تحليل سيولة جدول تدفقات الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي
دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية الوطنية للأنابيب (ALFA PIPE)
بولاية غرداية
د. سماي علي* أ. خلف الله بن يوسف**

ملخص :

نحاول من خلال هذه المقالة تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي الجديد الصادر في 25/ 11/ 2007 والذي شرع في تطبيقه عمليا ابتداء من 01/01/2010، هادفين من خلال ذلك إلى القيام بدراسة تفصيلية لقائمة من القوائم المالية الواجب على المؤسسات إعدادها وفق النظام الجديد والمتمثلة في جدول تدفقات الخزينة عن طريق تحديد مفهومه وأهميته وكيفية إعداده، مدعمين هذه الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية من خلال دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية الوطنية للأنابيب (ALFA PIPE).

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي ، جدول تدفقات الخزينة ، تمويل ، رأس مال العامل

Abstract:

This study tries to highlight the new financial accounting system which is released in 25/11/2007 and applied start of 01/01/2010. This study aimed to present the financial statements should be ready according to the new system such as the cash flow statement, presenting its concept, importance and how to prepare.

The theoretical part will supported by an empirical study represented by the national economic enterprise of pipelines (ALFA PIPE).

مقدمة :

في ظل الاتجاه المتنامي لعولمة معايير المحاسبة الدولية، تتفاعل البيئمة المحاسبية الجزائرية مع البيئمة المحاسبية الدولية لمواكبة المستجدات الحادثة، من خلال إجراء

* أستاذ محاضر أ - جامعة الدكتور يحيى فارس - المدية.
** أستاذ مساعد - أ - جامعة غرداية.

إصلاحات جذرية على النظام المحاسبي المعتمد منذ 1975، يجعله نظاما مرنا يستجيب للتحويلات الاقتصادية الراهنة والتغيرات الحادثة ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية.

على هذا الأساس كللت جهود الإصلاح من قبل السلطات الجزائرية بتبني نظام محاسبي ومالي جديد في نوفمبر 2007، والذي شرع في تطبيقه عمليا ابتداء من 2010/01/01، وبدخول هذا النظام حيز التطبيق فالمؤسسات مطالبة بتقديم خمسة كشوف مالية والمتمثلة في الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة ومدقق الكشوف المالية، تماشيا مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

وعلى ضوء ما سبق، جاءت هذه المقالة كمحاولة لتوضيح مضمون تحليل جدول تدفقات الخزينة وكيفية إعداده باعتباره كشف مالي من الكشوف المالية الواجب على المؤسسات الجزائرية إعداده سنويا وفق النظام المحاسبي والمالي الجديد وتبرز الإشكالية العامة من خلال التساؤل التالي:

ما هي آليات تفعيل قائمة تدفقات الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي SCF ؟
ولتحليل وإثراء هذا الموضوع اعتمدنا التحليل المنهجي التالي:

أولا: تناولنا ماهية جدول تدفقات الخزينة من حيث المفهوم والمكونات الرئيسية له؛

ثانيا: تناولنا عرض جدول تدفقات الخزينة بالطريقتين المحددتين من طرف المشرع الجزائري من حيث مضمونه وكيفية حساب مختلف أنواع تدفقات الخزينة مع الإشارة الفرق بين الطريقتين؛

ثالثا: دراسة تحليل سيولة جدول تدفقات الخزينة بالمؤسسة الاقتصادية الوطنية للأنايب؛

رابعا: أهم النتائج والتوصيات.

أولا - ماهية جدول تدفقات الخزينة :

1 - مفهوم جدول تدفقات الخزينة :

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو

الانسحاب منه أو النمو وغيرها.⁽¹⁾ ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

2 - مكونات جدول تدفقات الخزينة :

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية: ⁽²⁾

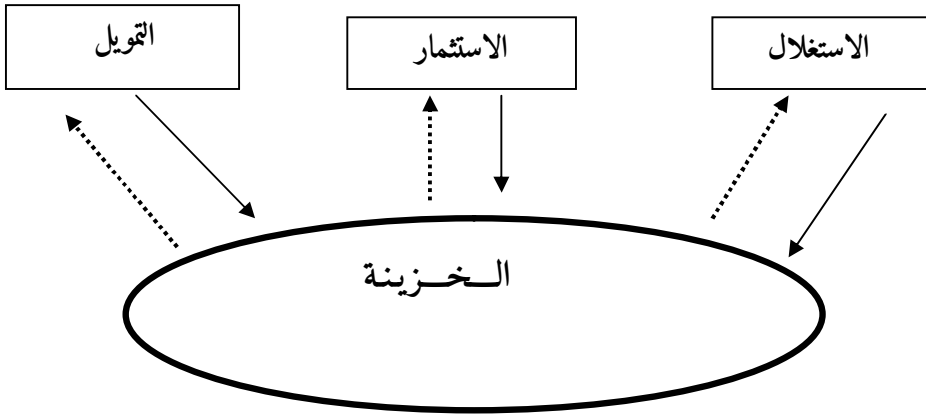
• التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).

• تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).

• التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناءً على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة ومنظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصادرها، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي: ⁽³⁾

الشكل الأول: يمثل النتيجة نحو التغيير في الخزينة



← التحصيلات (تدفق داخل) ←..... تسديدات (تدفق خارج)

المصدر: الياس بن ساسي وآخرون، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، ط02، 2012، ص 127.

تمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة (التسديدات) مثل نفقات

الاستغلال، حيازة استثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم وغيرها. أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، الحصول على قروض (الاستدانة)، الرفع في رأس المال؛ وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة.

تغيرت الخزينة = التدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال + تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار + تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل.⁽⁴⁾

ثانيا - عرض جدول تدفقات الخزينة :

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة :

• الطريقة المباشرة؛

• الطريقة غير المباشرة.

وهذا التحديد مرتبط خاصة بالتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل).

1 - جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة :

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تتركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات :

أ - تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال⁽⁵⁾ (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل) وتحدد كما يلي :

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.

- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.

- الضرائب عن النتائج المدفوعة .

+/- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

و يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الآتي :

✓ التحصيلات المقبوضة من الزبائن: وتحسب كما يلي : حساب (70) المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، والخدمات المقدمة والمنتجات الملحققة ماعدا حساب (709) التخفيضات والتزيبات والحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغيير في رصيد حساب (41) الزبائن والحسابات الملحققة (رصيد آخر مدة - رصيد أول مدة).

وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر وهي: حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري + التغيير في حساب (487) المنتوجات المسجلة مسبقا .

✓ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين: وتحسب كما يلي: حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب (609) التخفيضات والتزيبات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب (61) الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والخزونات والخدمات - التغيير في رصيد حساب (401) المورد والمدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين - التغيير في حساب (42) المستخدمون والحسابات الملحققة - التغيير في حساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحققة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر وتحدد على النحو الآتي :حساب (64) الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة + حساب (65) الأعباء العملياتية الأخرى - التغيير في رصيد حساب (445) الدولة، الضرائب على رقم الأعمال - التغيير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

✓ فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة: تتمثل في حساب (66) الأعباء المالية.

✓ الضرائب على النتائج المدفوعة: وتحسب كما يلي: حساب (695) الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية - التغيير في رصيد حساب (444) الدولة والضرائب على النتائج.

✓ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر العادية: وتتحدد بالفرق بين حساب (77) منتجات العناصر غير العادية وحساب (67) أعباء العناصر غير العادية .

ب - تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) وتحدد كما يلي:

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية.

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.

+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

+ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

و يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار كما يلي:

✓ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية وتحسب حسب العلاقة الآتية:
التغيير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

✓ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية وتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

✓ تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتحسب حسب العلاقة الآتية: التغيير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

✓ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

✓ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال وتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.

ج - تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)، وتحدد كما يلي :

- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.
 - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.
 - + التحصيلات المتأتية من القروض.
 - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
- ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل كما يلي:
- ✓ التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم: تتمثل في التغيير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال + التغيير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.
 - ✓ الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها: وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة - الغير في حساب (106) الاحتياطات.
 - ✓ التحصيلات المتأتية من القروض: وتتمثل في التغيير في حساب (16) الاقتراضات والديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.
 - ✓ تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة: وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) - التغيير في حساب (16) الاقتراضات والديون المماثلة.
- أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في المصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات ذات الأجل القصير وبالغة السيولة) سهلة التحول إلى سيولة.
- 2 - جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة :
- إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري تركز على تصحيح وتدسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان⁽⁶⁾
- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)
 - التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة)؛
 - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.
- إن هذا النموذج لجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة متبني من قبل

مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسي،⁽⁷⁾ والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط إلى كل من الاستغلال، الاستثمار والتمويل بحيث نجد حسب هذا التقسيم ما يلي:⁽⁸⁾

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال؛

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار؛

- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل). فكما ذكرنا سابقا بالطريقة المباشرة فتقدم هذا النوع من التدفقات بشكل عناصر رئيسية لدخول وخروج السيولة الإجمالية للزبائن والموردون والضرائب وغيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كإهتلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي أو الزبائن والموردين التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات. وتبقى باقي التدفقات الأخرى والمتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدى وبنفس الطريقة المباشرة وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعين الآخرين تم عرضهم.

✓ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال وتحدد كما يلي:⁽⁹⁾

صافي نتيجة السنة المالية

+ الاهتلاكات والمؤونات.

- تغير الضرائب المؤجلة.

- تغير المخزونات.

- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.

- تغير الموردين والديون الأخرى.

- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

و يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال

على النحو الآتي :

✓ الاهتلاكات والمؤونات: وتمثل في حساب (68) المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة .

✓ تغير الضرائب المؤجلة: وتمثل في التغير في حساب (442) الدولة، الضرائب والرسوم القابلة للتحويل من أطراف أخرى.

✓ تغير المخزونات: ويتمثل في تغير حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ ناقص التغير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.

✓ تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى: ويتمثل في التغير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة وحساب (42) المستخدمين والحسابات الملحقة وحساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية ناقص التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير.

✓ تغير الموردين والديون الأخرى: ويتمثل في التغير في حساب (40) الموردون والحسابات الملحقة.

✓ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب: ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

أما فيما يخص التدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار والتدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول تدفقات الخزينة.

✓ تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة

إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق إلى منطق هذا الجدول وشرح التدفقات بحثاً عن التوازن المالي للخزينة.

ينقسم الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية ومتميزة لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي:

1- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال "A"

حيث يحصر هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، وبالتالي فهو يوضح ويبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا

المستوى كما يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

ونشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين خزينة الاستغلال وهما القدرة على التمويل الذاتي والتغير في الاحتياج في رأس مال العامل.

يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل خصوصا في مرحلة النمو بحيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل ويعرف على أنه تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية، أي تلك النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع رأس المال.⁽¹⁰⁾

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + محصنات الإهلاك (-/+)
فائض / نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات

وللتمويل الذاتي دور كبير في تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة إذ يمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار في نشاطها، كما يساهم التمويل الذاتي في تحقيق معدلات نمو مسايرة لمعدلات نمو الأسواق والمؤسسات المنافسة.
أما الاحتياج في رأس المال العامل فهو يمثل كل النفقات المتعلقة بدورة الاستغلال إذ يحسب بالعلاقة التالية:

التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = التغير في مستحقات العملاء + التغير في إنتاج مخزون + التغير في مخزون المواد والبضائع - التغير في مستحقات الموردون

2 - تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B" يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وتسمح دراسة هذه الدورة بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيارة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

3- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل:

يبين هذا القسم الأخير أي من أشكال التمويل التي قد تم اعتمادها من قبل المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار إضافة إلى القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافآت رأس المال.

ونشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين تدفقات دورة التمويل هما رفع رأس المال وتوزيع مكافآت رأس المال:

* **الرفع من رأس المال:** والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمة؛ إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:

- رفع رأس المال نقدا أو عينيا: تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو لتكوين رأس المال الأصلي.

- **الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات:** يمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة.

- **الرفع في رأس المال:** عن طريق تحويل الديون: تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وإنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.

* **توزيع مكافأة رأس المال:** تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة. مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية.

ثالثا: دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية للأنابيب ALFA PIPE

1- بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة

1-1- التعريف بالمؤسسة:

هي المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب والتي تم إنشاؤها سنة 1975 على شكل وحدة الخلزونية بغارداية (Tusgh) وكانت تابعة للمؤسسة الوطنية للأنابيب وتحويل المنتجات المسطحة برأس مال قدرة 70 مليون دينار جزائري، وانطلق المعمل في التشغيل فعليا في 15/04/1977 بتشغيل حوالي 764 عامل وهي موجودة بالمنطقة الصناعية (بنورة) على بعد 8 كلم من مدينة غارداية، وتربع على مساحة تتجاوز 24 هكتار حيث تعد من اكبر المؤسسات على مستوى ولاية غارداية وقدم تم انجاز الوحدة على يد الشركة الألمانية (Hoch) وباستعمال أحدث الرافعات المضخمة (Lorain) والتي قامت بتقديم المساعدة لها ولمدة 10 سنوات بعد تسليمها للمشروع ولقد مرت هذه الوحدة بعدة مراحل إلى أن أصبحت مؤسسة اقتصادية مستقلة والتي سوف نعرضها فيما يلي:

- في 05 نوفمبر 1983 ثم إعادة هيكلة الوحدة حسب الجريدة الرسمية رقم 46 بتاريخ: 1983/11/13.

- سنة 1986 تم إنشاء ورشة التغليف بالزفت في إطار توسيع نشاطها.

1-2- جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة:

يمكن بناء جدول تدفقات الخزينة لسنة 2010/2011 للمؤسسة الوطنية للأنابيب استنادا إلى جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة على النحو التالي:

الجدول (01): جدول تدفقات الخزينة 2010/2011

البيان	2011/2010
النتيجة الصافية (Rn)	632153343.91
+ اهتلاكات ومؤونات (DAM)	4447108044.07
القدرة على التمويل الذاتي CAF	(185045299.21)
- التغير في الاحتياج في رم ع للاستغلال	1635199149.75-
تدفق الخزينة المتولد عن الاستغلال FTPE	6665240340.23
- حيازة الاستثمارات الجديدة	3549450865.96-
تدفق الخزينة المتاح FTD	6635877052.93
+ الرفع في رأس المال نقدا	0
الخبزينة T	2639346142.27

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

2- تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة

نحاول تحت هذا العنوان تفسير الأرصدة الخاصة بجدول تدفقات الخزينة تبعا للدورات الأساسية لنشاط المجمع، ونستهلها بالقدرة على التمويل الذاتي.

1-2 القدرة على التمويل الذاتي CAF La

تعتبر القدرة على التمويل الذاتي خزينة كامنة (Potentielle) ناجمة عن مختلف أنشطة المؤسسة، وتصبح خزينة في حالة انعدام التباعد الزماني بين الإيرادات والتحصيلات من جهة، وبين التكاليف والنفقات من جهة أخرى، تحقق المؤسسة للوطنية للأنابيب قدرة على التمويل الذاتي معتبرة تفوق ضعف النتيجة الصافية المحققة، وهو ما يدل مبدئيا عن وجود سيولة معتبرة لدى المجمع.

2-2 تدفق الخزينة المتولد عن الاستغلال Le FTPE

يمثل تدفق الخزينة المتولد عن الاستغلال تدفق الخزينة الناجم عن دورة الاستغلال، وهو عبارة عن القدرة على التمويل الذاتي منزوعا منها التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال الذي يترجم الفرق بين الأرقام المحاسبية والمقبوضات الفعلية لعناصر الاستغلال المتمثلة أساسا في المخزونات، حقوق الاستغلال وديون الاستغلال. وبالتالي حققت المؤسسة الوطنية للأنايب تدفقا موجبا من دورة الاستغلال أكبر من القدرة على التمويل الذاتي، ودليل على التحكم الجيد في تسيير عناصر الاستغلال المترجم في الاحتياج السالب الذي يدل على وجود مورد.

2-3 تدفق الخزينة المتاح Le FTD

يقيس هذا المؤشر التدفق في الخزينة الناجم عن دورتي الاستغلال والاستثمار، ويحسب بالفرق بين تدفق الخزينة المتولد عن الاستغلال، وتدفق دورة الاستثمار، هذا الأخير نلاحظ أنه سالب وهو دليل على أن دورة الاستثمار تولد عجزا في الخزينة وهذا أمر عادي كون المجموع في مرحلة نمو، لكن FTD موجب وهذا يعني أن تدفق دورة الاستغلال استطاع تغطية عجز دورة الاستثمار وبقي هامش يوجه لتغطية احتياجات دورة التمويل.

2-4 الانخفاض في الاستدانة الصافية يتمثل في الحلقة الأخيرة للخزينة.

تولد دورة التمويل عجزا في الخزينة بسبب وجود التوزيعات، والتي تشكل تدفقات خارجة من الخزينة، دون وجود في رأس المال نقدا، لكن هذا العجز تم تغطيته بـ FTD، والرصيد إما يوجه إلى تسديد الديون أو الاحتفاظ به في شكل سيولة نقدية وكلا الاتجاهين يخفضا من الاستدانة الصافية التي تمثل الفرق بين الديون الإجمالية والنقديات، ولذلك سمي الرصيد بالانخفاض في الاستدانة الصافية.

ما يمكن قوله في الأخير أن خزينة المؤسسة الوطنية تتمتع بفائض نقدي سببه الرئيس النتيجة الصافية الموجبة والتحكم الجيد في تسيير عناصر الاستغلال وكلها مؤشرا أداء جيد، إلا أن هناك سيولة نقدية لا بد من استغلالها لأنها تعبر عن تكلفة لفرصة بديلة.

الخاتمة :

إن النظام المحاسبي والمالي الجديد يهدف إلى جعل القواعد والممارسات المحاسبية لمؤسساتنا الاقتصادية بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة تتماشى مع المقاييس والقواعد الدولية المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية، ويعمل هذا النظام على إحداث تغييرات جذرية على النظام القديم عبر تبني المعايير المحاسبية الدولية، بالرغم من أنها عملية معقدة ومكلفة وتحديث تغيير كبير على ميزانيات المؤسسات الاقتصادية لأنها

استثمار حقيقي يجعل من الاقتصاد الوطني يسير الأحداث الاقتصادية الحادثة ويتفاعل معها بكل ايجابية وبمرونة ويضمن للمنافسة الشفافية ويعمل على تقديم المعلومات المحاسبية والمالية الصادقة والقابلة للمقارنة، كما يصدر عن تطبيق هذا النظام قوائم مالية تتماشى ومعايير المحاسبة الدولية وتوفر معلومات بخصوص المركز المالي للمؤسسة وأدائها والتغيرات الحادثة فيها وهذا ما ينص عليه المعيار (IAS1) الخاص بعرض القوائم المالية ومن بينها جدول تدفقات الخزينة المنصوص عليه ضمن المعيار (IAS7) قوائم التدفقات النقدية، فيهدف هذا الجدول إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة ونظائرها ويوضح دخول وخروج السيولة المتاحة لدى المؤسسة بتجزئتها إلى ثلاثة أقسام رئيسية بحسب طبيعتها:

- تدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال؛

- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار؛

- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل.

والجزائر بحكم اقتراب موعد تبنيها لهذا النظام ومن خلاله لمعايير المحاسبة الدولية، تجد نفسها مجبرة على إعداد العدة اللازمة لإنجاح هذا النظام الجديد.

التوصيات التي يمكن تقديمها من خلال الدراسة تتمثل في ما يلي:

- العمل على استغلال السيولة باعتبارها أموال جامدة؛ مما يعني تحمل المجمع تكلفة لفرصة ضائعة؛

- إعداد موازنة نقدية بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة؛

- وتسيير عناصر الاستغلال بصورة جيدة من خلال التحكم الجيد في الآجال المقبوضة والممنوحة.

الهوامش والمراجع:

(1) يوسف قريشي وألياس بن ساسي، التسيير المالي، الادارة المالية، الأردن: دار وائل، 2011، ص 192

(2) ج.ج.د.ش، وزارة المالية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 الذي يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، بتاريخ 22 جمادى الأولى 1429 والموافق ل 28 ماي 2008، ص ص 11-15.

(3) Jean BARREAU et Jacqueline DELAHAYE , Gestion financière : manuel et applications ,Paris :Dunod ,2001 , p 226 .

(4) Christian et Mireille ZAMBOTTO , Gestion financière , Paris :Dunod ,1999, PP 65-66

(5) ج.ج.د.ش، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ، الموافق ل 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات،المصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 28 ربيع الأول 1430 و الموافق ل 25 مارس 2009، ص35.

(6) Gérard MELYON , Gestion financière , Paris : Bréal , 1999 , p 212 .

(7) ج.ج.د.ش، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ، الموافق ل 26 جويلية 2009 ، مرجع سابق ذكره، ص 36.

(8) ج.ج.د.ش، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هـ، الموافق ل 26 جويلية 20089 ، مرجع سابق ذكره، ص 36

(9) Christian et Mireille ZAMBOTTO ,op cit, P 225.

(10) يوسف قريشي وألياس بن ساسي، التسيير المالي، دورس وتطبيقات:، الأردن دار وائل، 2011، ص 204.